

التقرير الشهري للسوق الكويتي نوفمبر 2021

ملخص التداول خلال شهر نوفمبر 2021

مؤشرات السوق الكويتي

* أقل المؤشر العام عند 6,789.96 نقطة منخفضا بنسبة (4.47%) منذ بداية الشهر.

* بلغ المؤشر الرئيسي 5,718.92 نقطة منخفضا بنسبة (4.34%) منذ بداية الشهر.

* بلغ المؤشر الأول 7,345.47 نقطة منخفضا بنسبة (4.52%) منذ بداية الشهر.

* بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية الشهر 39.8 مليار د.ك منخفضة بنسبة (4.75%)

* بلغت الكمية المتداولة للشهر 10.66 مليار سهم مرتفعة بنسبة 14.49% عن الشهر السابق.

* بلغت القيمة المتداولة للشهر 1.71 مليار د.ك مرتفعة بنسبة 36.72% عن الشهر السابق.

مؤشرات الأسواق الخليجية

* حقق مؤشر سوق ابوظبي اعلى ارتفاعا بين الاسواق الخليجية بنسبة بلغت 8.66% منذ بداية

الشهر، فيما شهد مؤشر السوق السعودي اعلى انخفاضا بنسبة بلغت (8.05%) منذ بداية الشهر.

الإداء	الإداء	30-Nov-2021	31-Oct-2021	31-Dec-2020	البيان
منذ بداية السنة	شهري				
22.43%	(4.47%)	6,789.96	7,107.7	5,546.0	المؤشر العام
25.62%	(4.34%)	5,718.92	5,978.2	4,552.4	المؤشر الرئيسي
21.39%	(4.52%)	7,345.47	7,692.8	6,051.1	المؤشر الأول
26.47%	(4.92%)	5,863.50	6,167.1	4,636.4	المؤشر الرئيسي 50
22.94%	(4.92%)	39.8	41.82	32.41	القيمة السوقية مليار د.ك

* المؤشرات (عائد سعري)

أداء بورصة الكويت نوفمبر 2021

- استمر النشاط بالسوق الكويتي في بداية شهر نوفمبر مع بعض عمليات جني الأرباح العادية والمقبولة ... الى ان هبت عاصفة (أوميكرون - Omicron) السلالة الجديدة من كورونا المتحور بنهاية الشهر فأكلت الأخضر واليابس عالميا ومحليا فقد انهارت أسعار النفط بما يقارب ال 10 دولارات للبرميل (خام برنت وصل ل 70 \$ للبرميل) وهو أكبر تراجع بيوم واحد منذ ابريل 2020 وذلك خوفا من شبح عودة فرض قيود على السفر مرة أخرى. ومن ثم تراجع النشاط الاقتصادي.
- ولم تكن أسواق الأسهم أكثر حظا من سوق النفط فقد شهدت معظم الأسواق تراجعات كبيرة التهمت بعض الأرباح التي حققتها في الفترة الاخيرة فقد انخفضت كافة مؤشرات السوق الكويتي بنهاية شهر نوفمبر بحدود ال 5 % تقريبا 2021 , ويعتقد البعض انها تساعد في خلق فرص جيدة مع هبوط أسعار بعض الأسهم لمستويات مغرية للشراء وهي فرصة أيضا لإبراز مهارة مدراء المحافظ والصناديق في اقتناص الفرص واستراتيجياتهم في إدارة الاصول وقدرتهم على الاحتفاظ بالأموال السائلة التي من شأنها منحهم افضلية عن غيرهم.
- وقد اوضحنا في تقريرنا لشهر أكتوبر 2021 عن احتمالية حدوث تصحيح مع الارتفاعات المتتالية التي شهدتها السوق المحلي ومعظم الأسواق ولم يكن (Omicron) الاسباب في تصحيح مستحق، فكما ان الموت (حقيقة) لكن له أسباب فكذلك التصحيح أيضا.

وكالة موديز (Moody's Investors Service) تحدد نقاط القوة والضعف بالاقتصاد الكويتي

- اشارت وكالة موديز في احدث تقرير لها عن الاقتصاد الكويتي (نهاية نوفمبر 2021) الى تمتع الكويت بنقاط قوة قد تساهم في رفع تصنيفها الائتماني مستقبلا منها:
 - 1- امتلاك البلاد ثروات نفطية ضخمة واستثنائية (سابع أكبر احتياطي نفطي بالعالم).
 - 2- انخفاض إجمالي الدين الحكومي (مقارنة بالدول الأخرى).
 - 3- ضخامة حجم أصول صناديق الثروة السيادية (من أكبر 3 صناديق سيادية بالعالم).
 - 4- المستوى المرتفع جدا لنصيب الفرد من الدخل.
 - 5- سياسة مالية (نقدية) حصيفة ومرتزة من بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية.
- الا انها أشارت أيضا الى بعض نقاط الضعف بالاقتصاد الكويتي والتي قد تساهم في خفض تصنيفها الائتماني منها:
 - 1- الاعتماد الكبير على القطاع النفطي وما ينتج عنه من تقلبات اقتصادية ومالية.
 - 2- الانفاق على الأجور والدعم يلتهم أكثر من 75 % من الانفاق العام.
 - 3- العلاقة المتوترة بين الحكومة ومجلس الأمة مما يضعف تشكيل السياسات ويقوض قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات.
 - 4- التوترات الجيوسياسية الإقليمية.

- ويبقى التحدي الأكبر هو وضع خطط ورؤى اقتصادية وسياسات مالية واضحة للدولة وعدم الاعتماد على الصدف والمنح (القدرية) مثل ارتفاع أسعار النفط!! والعمل على اشراك القطاع الخاص في قطار تنمية مستدامة من خلال تنفيذ مشروعات عملاقة تؤدي الى خلق فرص عمل للمواطنين من جهة وخلق فرص استثمارية للمستثمرين الأجانب والمحليين من جهة أخرى.

بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال الكويتية يطلقان حملة توعوية حول الأصول الافتراضية

- أطلق بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال في هذا الصدد حملة توعوية مشتركة حول مجموعة من الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع. جاء ذلك في تصريح مشترك لكل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال في 28 نوفمبر 2021 ، وتهدف للتوعية بالمخاطر المصاحبة للتعامل بالأصول الافتراضية، نظراً للتذبذب الحاد في أسعارها إضافة إلى عدم خضوعها لأي جهة رقابية أو تنظيمية في دولة الكويت، مما يعرض المضاربين فيها لخسائر كبيرة، فضلاً عن احتمالية تعرضهم لعمليات الاحتيال، وبالتالي فإن التداول في الأصول الافتراضية تعد مجازفة خطيرة من قبل الأفراد على وجه الخصوص.
- الجدير بالذكر ان البعض يخلط بين العملات الرقمية القانونية (Digital Currency) والعملات الافتراضية المشفرة (Cryptocurrencies) ، فالأولى هي عملات رقمية رسمية يصدرها بنك مركزي وتسمى (CBDC) وهي ما يجب ان تعمل البنوك المركزية على التوسع فيها في ظل الطفرات الهائلة في التطور التكنولوجي ولا سيما من قطاع الشباب والذي يشكل النسبة الأكبر من الشرائح المستهدفة حالياً وقد سارعت معظم البنوك الى تأسيس بنوك رقمية بهدف تقديم حلول حديثه ونتوقع ان يستمر السباق بين البنوك (محليا وخارجيا) لخلق ميزه تنافسية لها .

أما العملات المشفرة فهي شكل آخر من أشكال العملات الرقمية، غير خاضعة للتنظيم من جهة رسمية، يتم التعدين المشفر للحصول عليها عن طريق حل معادلات محاسبية معقدة من قبل أجهزة متطورة وتستخدم أيضا لإدارة إنشاء وحدات العملة الجديدة والتحكم بها.

وتتضمن هذه العملية التحقق من صحة البيانات وإضافة سجلات المعاملات إلى السجل العام باستخدام البلوكشين (Blockchain). وبما أنها لا تصدر من قبل أي سلطة مركزية يعتبرها البعض محصنة ضد تدخل الحكومة أو التلاعب بها، كما يعتبرها البعض أداة تحوط ضد التضخم.

الا انها تظل برأينا أداة شديدة الخطورة لعدة أسباب منها:-

- 1- عدم حمايتها من قبل البنوك المركزية وعدم الاعتراف بها حتى الان.
- 2- التذبذب الحاد في اسعارها (المضاربات العنيفة) دون وجود قواعد واطر قانونية لذلك.
- 3- إمكانية ضياع ثروات صغارالمستثمرين الراغبين في الثراء السريع.